

حالة المعابر في قطاع غزة

2016/5/31 - 2016/5/1

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد خلال شهر مايو 2016. يؤكد التقرير أن الحصار الاسرائيلي لقطاع غزة ما زال قائماً ويزداد حدة بعكس ما تروج له السلطات المحتلة حول إدخال تسهيلات على الحصار المستمر للعام التاسع على التوالي. ويشير التقرير إلى أن كميات الواردات، وخاصة من المواد الأساسية، ما تزال لا تلبي احتياجات سكان القطاع، فيما يستمر حظر الصادرات بشكل شبه كلي. كما يرصد التقرير تراجع عدد الأشخاص "من الفئات المحدودة" المسموح لها بمغادرة القطاع عبر معبر بيت حانون "إيريز". ويؤكد التقرير أن ادعاءات السلطات المحتلة حول تخفيف الحصار تهدف إلى مأسسة الحصار، وجعله مقبولاً على المستوى الدولي، رغم انتهاكه لقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

أبرز سمات الحصار خلال الفترة من 2016/5/1 وحتى 2016/5/31 (31 يوماً):

- **حركة السلع والبضائع:** واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال فترة التقرير فرض القيود الشديدة على توريد عدد كبير من السلع والبضائع الأساسية للسكان، خاصة المواد اللازمة لمشاريع البنية التحتية والمواد اللازمة للصناعات والإنتاج. وفي المقابل استمر الحظر شبه الكلي على تصدير منتجات القطاع إلى الضفة الغربية، إسرائيل والأسواق العالمية، بما فيها الصادرات الصناعية والزراعية. وقد شاب حركة البضائع والسلع من وإلى القطاع عوائق عديدة، من بينها إغلاق المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة "كرم أبو سالم" لمدة 10 أيام (32.2% من إجمالي أيام الفترة).
- في الأسبوع الأخير من شهر مايو سمحت السلطات الاسرائيلية بإعادة توريد مواد البناء للقطاع وفق "آلية الأمم المتحدة لإعادة إعمار غزة"، وذلك بعد حظر دخول مواد البناء للقطاع الخاص ولمشاريع إعادة إعمار غزة لمدة 40 يوماً. وقد تسبب ذلك في توقف العمل في مئات المشاريع الإسكانية الخاصة، كما توقفت مشاريع إعادة الإعمار التي ينفذها القطاع الخاص الفلسطيني.
- وقد بلغت كمية مواد البناء التي سمح بدخولها خلال شهر مايو، والتي يتم توريدها وفق آلية رقابية صارمة محدودة جداً، 37,520 طناً من مادة الأسمنت، و5,040 طناً من مادة حديد البناء، و227,600 طناً من الحصى، وذلك وفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني في غزة، ولا تتجاوز هذه الكميات 2.5%، و1%، و7.5% (على التوالي) من الاحتياجات الهائلة من مواد البناء التي يحتاجها القطاع لإعادة الإعمار.
- منعت سلطات الاحتلال الاسرائيلية توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 10 أيام، خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي الأيام التي فتح فيها المعبر تم توريد 5,697 طناً فقط، وبمعدل يومي بلغ 183.7 طناً فقط، أي ما يعادل 61.2% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 350 طناً، وفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة.
- استمرت سلطات الاحتلال في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير حمولة 193 شاحنة فقط لأسواق الضفة الغربية، 133 شاحنة منها محملة بسلع زراعية، 3 شاحنات محملة بالسمك، 4 شاحنات أثاث، شاحنتان ملابس، 3 شاحنات خردة، وشاحنة قرطاسية. ويشكل حجم صادرات القطاع خلال فترة التقرير 2.9% فقط من حجم الصادرات قبل فرض الحصار على القطاع في يونيو 2007.

- **حركة الأفراد وتنقل السكان:** شددت سلطات الاحتلال من قيودها التي تمنع بموجبها معظم سكان قطاع غزة (2 مليون نسمة) من حقهم في التنقل إلى الضفة الغربية للوصول إلى المستشفيات والجامعات والأماكن المقدسة وزيارة أقاربهم وذويعهم، كما تحرّمهم من السفر إلى دول العالم المختلفة، رغم حاجتهم الماسة لذلك. وفي المقابل سمحت السلطات المحتلة لفئات محدودة باجتياز المعبر، وهذه الفئات هي: مرضى من ذوي الحالات الحرجة، التجار، ذوي معتقلين في السجون الإسرائيلية، عاملون في المنظمات الدولية، مسافرون عبر معبر الكرامة "جسر اللنبي"، وبعض الأفراد

لحاجات شخصية، عدد محدود من الأشخاص (كبار السن) للصلاة في المسجد الأقصى، ويجتاز هؤلاء المعبر في ظل قيود مشددة وإجراءات معقدة ومعاملة حادة بالكرامة الإنسانية.

- إغلاق معبر بيت حانون "إيريز" في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية لمدة 10 أيام (5 أيام منها فتح جزئياً للحالات الطارئة فقط). وفتح المعبر باقي الأيام وسمح بمرور 1,551 مريضاً يرافقهم 1,403 من ذويهم، وقد عرقلت سلطات الاحتلال سفر عشرات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية.
- اعتقال جنود الاحتلال الإسرائيلي المتواجدين على حاجز بيت حانون "إيريز" مريضاً من سكان دير البلح، أثناء عودته برفقة والدته من مستشفى "برزلاي"، التي يتلقى العلاج فيها، وما يزال المريض معتقلاً حتى الآن.
- سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر مايو لـ 312 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 177 من أبنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على 5 دفعات. ويعتبر عدد الزيارات محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي تتيحها التفاهات التي تم التوصل إليها بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. فوفقاً للتفاهات فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 760 زيارة شهرياً (23.8%)، في حين يصل عدد الزائرين إلى 1,480 شخص (21%).
- سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بمرور 8,211 تاجراً، 1,431 أشخاص من أصحاب الحاجات الشخصية، 761 من الموظفين في المنظمات الدولية، و207 من المسافرين عبر جسر النبي. جدير بالذكر أن هذه الإحصائيات لا تعبر عن عدد الأشخاص المسموح لهم بالمرور، فعدد الحاصلين على تصاريح أقل بكثير من عدد مرات المرور، ولكن يستطيع حامل التصريح المرور عبر المعبر أكثر من مرة خلال الشهر الواحد. كما سمحت السلطات المحتلة لـ 1,307 أشخاص بالوصول إلى الأماكن المقدسة في الضفة الغربية، وهم 1,114 مسلماً (من كبار السن) للصلاة في المسجد الأقصى، و193 مسيحياً للوصول إلى الأماكن المقدسة لدى المسيحيين، وذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.
- أغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، طيلة شهر مايو إغلاقاً تاماً (31 يوماً)، وكشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "إيريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل. وقد بلغ عدد المواطنين ممن هم بحاجة ماسة للسفر ومسجلين بكشوفات وزارة الداخلية، بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة أكثر من 30,000 شخصاً، بينهم نحو 5,000 مريضاً، وقد أغلق باب التسجيل للسفر عند هذا العدد، فيما يوجد آلاف المواطنين الراغبين في السفر، وغير مسجلين في كشوفات وزارة الداخلية.

تفاصيل حركة المعابر خلال شهر مايو

المعبر التجاري الوحيد: كرم أبو سالم

عملت سلطات الاحتلال، وفي سياق خطة هدفت من خلالها السلطات المحتلة لإحكام خنق قطاع غزة، إلى إغلاق كافة المعابر التجارية واعتماد معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، وتسبب ذلك في تفاقم معاناة سكان القطاع، وخلق مزيد من المعوقات في حركة البضائع المحدودة المسموح بتوريدها أو تصديرها، كما أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات، وبالتالي ارتفاع أسعار الواردات الغزية وتحميل المصدرين الغزيين أعباء مالية إضافية، بسبب موقع المعبر أقصى جنوب شرق قطاع غزة¹. وقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 10 أيام (32.2% من إجمالي أيام الفترة)، وسمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 14,464 شاحنة، بمعدل 466 شاحنة يومياً².

1 - في سياق خطتها لإحكام خنق قطاع غزة، قامت السلطات المحتلة بإغلاق كافة المعابر التجارية واعتماد معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، وقد تم إغلاق المعابر تدريجياً، حيث أغلقت سلطات الاحتلال معبر صوفا، والذي كان مخصصاً لواردات القطاع من مواد البناء في شهر نوفمبر 2008، وحولت مرور مواد البناء المحدودة التي تسمح بتوريدها للقطاع إلى معبر كرم أبو سالم. وبتاريخ 2010/1/4 أغلقت سلطات الاحتلال معبر ناحال عوز، والذي كان مخصصاً لإمداد قطاع غزة بالوقود، وحولت توريد الكميات المقتنة من الوقود والمحروقات إلى معبر كرم أبو سالم، والذي لا تلبى قدرته التشغيلية احتياجات سكان القطاع اليومية من الوقود وخاصة من غاز الطهي. وبتاريخ 2011/3/2 أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي معبر المنطار (كارني)، أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وكان يورد عبره 75% من احتياجات القطاع، وبقدرة تشغيلية تصل إلى نحو 400 شاحنة يومياً.

• الصادرات

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر مايو) بتصدير حمولة 193 شاحنة فقط لأسواق الضفة الغربية، 133 شاحنة منها محملة بسلع زراعية (فراولة، طماطم، بطاطا، بطاطا حلوة، خبار، ملفوف، بلح، زهرة، ليمون، برتقال، فلفل حار، فلفل حلو، ثوم، باذنجان، كوسا، ننع)، و3 شاحنات محملة بالسمك، و4 شاحنات أثاث، شاحنتان ملابس، و3 شاحنات خردة وشاحنة قرطاسية. ويشكل حجم صادرات القطاع خلال فترة التقرير 2.9% فقط من حجم الصادرات قبل فرض الحصار على القطاع في يونيو 2007.

• الواردات

- مواد البناء

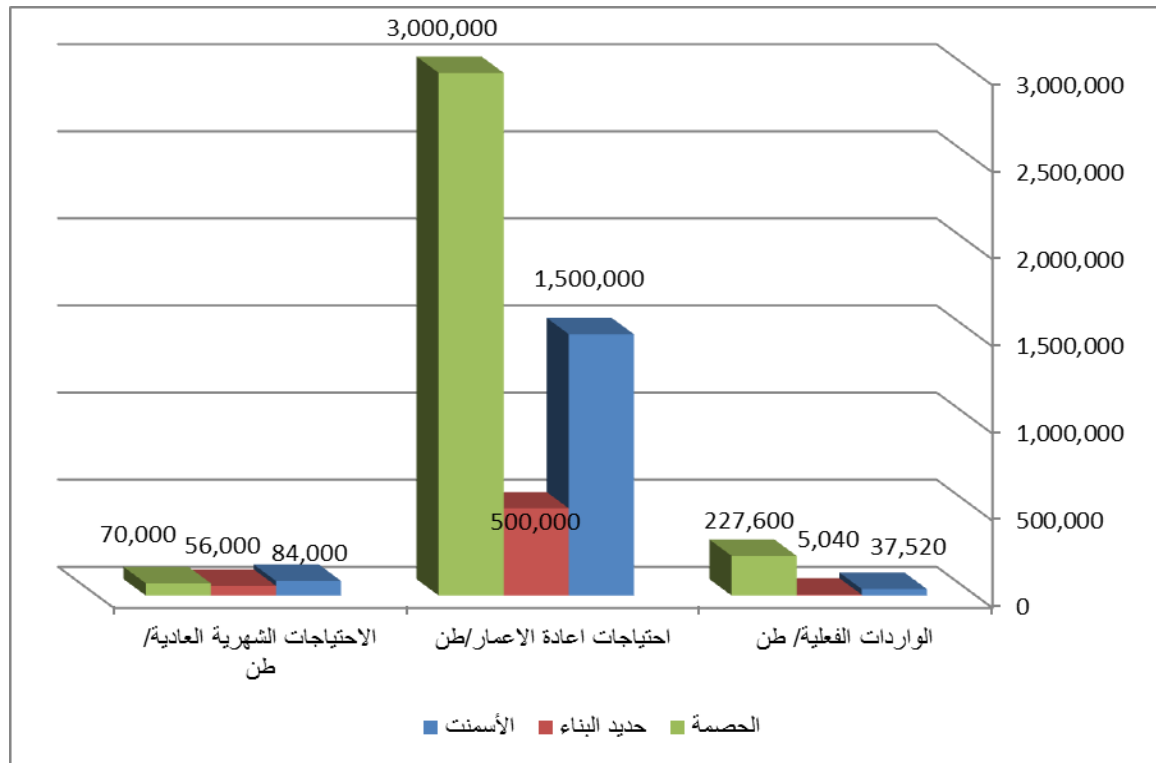
حظرت سلطات الاحتلال الإسرائيلية، دخول مواد البناء للقطاع الخاص ولمشاريع إعادة اعمار غزة، وقد تسبب ذلك في توقف العمل في مئات المشاريع الإسكانية الخاصة، والتي تم الشروع بتنفيذها في وقت سابق، كما توقفت مشاريع إعادة الاعمار التي ينفذها القطاع الخاص الفلسطيني لنفس السبب. وقد أدى توقف العمل في هذه المشاريع إلى تعميق معاناة السكان المدنيين ممن هم بحاجة ماسة لإنجاز بناء منازلهم ومنشأتهم المدنية، وإلحاق خسائر كبيرة بشركات القطاع الخاص جراء توقفها عن العمل، وزيادة معدلات البطالة ومستويات الفقر المرتفعة أصلاً في أوساط العمال وأسره.

وفي استثناء محدود، سمحت سلطات الاحتلال بدخول كميات محدودة جداً من مواد البناء لصالح المنظمات الدولية والمشاريع القطرية. فقد سمحت السلطات المحتلة بتوريد 37,520 طناً من مادة الأسمنت، و5,040 طناً من مادة حديد البناء، و227,600 طناً من الحصى، وذلك وفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني في غزة، ولا تتجاوز هذه الكميات 2.5%، و1%، و7.5% (على التوالي) من الاحتياجات الهائلة من مواد البناء التي يحتاجها القطاع لإعادة الاعمار.

جدول يقارن بين كميات مواد البناء الواردة إلى قطاع غزة خلال شهر مايو 2016 والاحتياجات الفعلية في الأوقات العادية واحتياجات إعادة الاعمار

البيان	الواردات الفعلية/طن	احتياجات إعادة الاعمار/طن	النسبة المئوية	الاحتياجات الشهرية العادية/طن	النسبة المئوية
الأسمنت	37,520	1,500,000	2.5%	84,000	44.6%
حديد البناء	5,040	500,000	1%	56,000	9%
الحصمة	227,600	3,000,000	7.5%	70,000	325.1%

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.



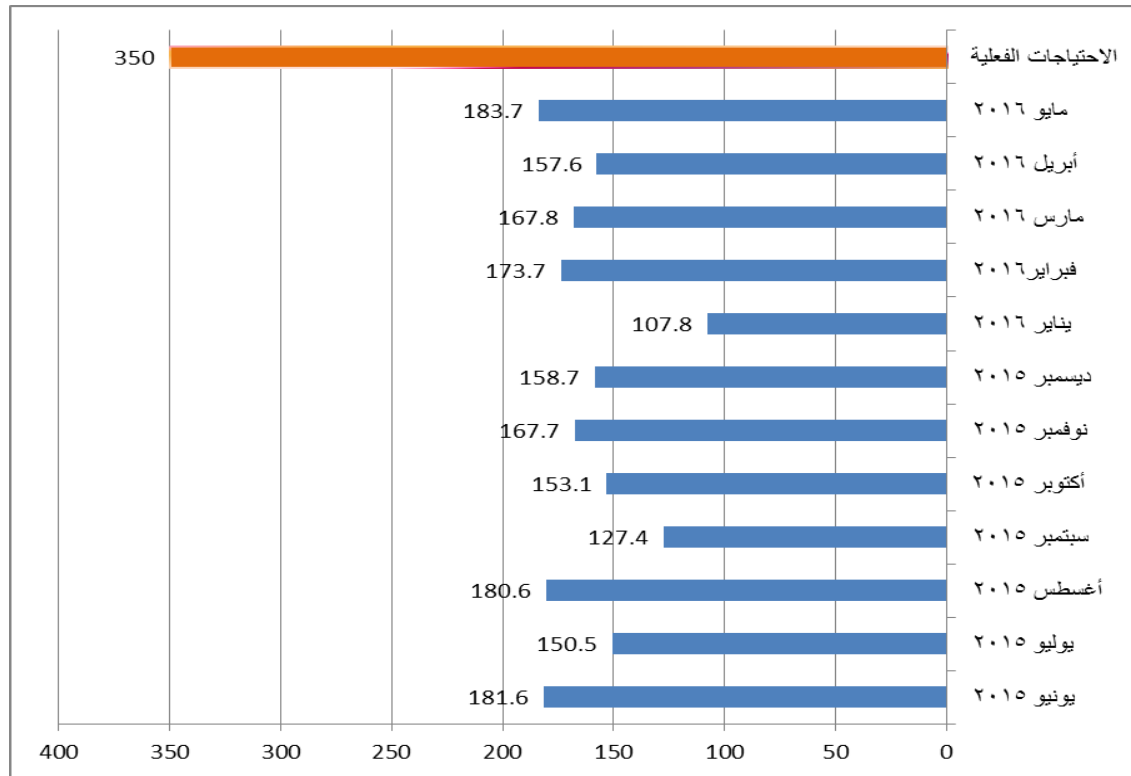
• الوقود والمحروقات

سمحت سلطات الاحتلال خلال فترة التقرير بتوريد 13,336,000 لتر سولار، 5,200,000 لتر بنزين، و5,461,000 لتر سولار صناعي لتشغيل محطة توليد الكهرباء في القطاع. كما منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 10 أيام، خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي الأيام التي فتح فيها المعبر تم توريد 5,697 طن فقط، وبمعدل يومي بلغ 183.7 طناً فقط، ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 61.2% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 350 طناً. وقد تسبب ذلك في حدوث نقص في كميات الغاز في جميع محطات تعبئة الغاز، وجراء ذلك يضطر المواطنون إلى الانتظار لفترات طويلة لتعبئة نصف اسطوانة خاص.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال العام الأخير مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

الشهر	المعدل اليومي/طن	نسبة المعدل اليومي من الاحتياجات الفعلية
يونيو 2015	181.6	51.8%
يوليو 2015	150.5	43%
أغسطس 2015	180.6	51.6%
سبتمبر 2015	127.4	36.4%
أكتوبر 2015	153.1	43.7%
نوفمبر 2015	167.7	47.9%

ديسمبر 2015	158.7	45.3%
يناير 2016	107.8	35.9%
فبراير 2016	173.7	49.6%
مارس 2016	167.8	47.9%
أبريل 2016	157.6	45%
مايو 2016	183.7	61.2%
الاحتياجات الفعلية	350	100%



المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (ايريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً مشددة على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "ايريز"، وتسمح في نطاق ضيق جداً بمرور فئات محدودة، هي: (1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقيهم؛ (2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ (3) الصحافيون الأجانب؛ (4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ (5) التجار ورجال الأعمال و(6) بعض المسافرين عبر معبر الكرامة. وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان. ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلية المعبر في وجه هذه الفئات لمدة 10 أيام (5 أيام منها فتح جزئياً للحالات الطارئة فقط)، خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

المرضى

أغلقت السلطات المحتلة الإسرائيلية خلال فترة التقرير (شهر مايو) معبر بيت حانون "إيريز" في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية لمدة 10 أيام (5 أيام منها فتح جزئياً للحالات الطارئة فقط). وفتح المعبر باقي الأيام وسمح بمرور 1,553 مريضاً يرافقهم 1,403 من ذويهم، وقد عرقلت سلطات الاحتلال سفر عشرات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو مستشفيات الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية.

اعتقال مريض على حاجز بيت حانون "إيريز"

بتاريخ 2016/5/4، اعتقل جنود الاحتلال الإسرائيلي المتواجدون على حاجز بيت حانون "إيريز"، شمالي قطاع غزة، المواطن محمد عوض الله عمر البحصي، 23 عاماً، من سكان مدينة دير البلح، وسط القطاع، وذلك أثناء عودته برفقة والدته من مراجعته الطبية الأولى في مستشفى "برزلاي" داخل إسرائيل. يعاني المواطن المذكور من قطع عصب رجله اليمنى إثر إصابته بأعيرة نارية فيها خلال مشاركته في أحداث مناصرة القدس شرقي البريج بتاريخ 2015/11/6، ووصفت جراحه في حينه بالخطيرة، وتم تحويله إلى المستشفى المذكورة بعد 3 أيام من الإصابة. وحسب إفادة شقيقه عمرو، 24 عاماً، فإنه تحدث مع شقيقه محمد بعد أن سمح له ضابط المخابرات الإسرائيلي بذلك، وأبلغه أنه تم توقيفه على المعبر، ومصادرة جواله وجوال والدته التي تنتظر في الصلاة، وقال أن سلطات الاحتلال تحقق معه ومن ثم أغلق الجوال. وما يزال المريض معتقلاً حتى صدور هذا التقرير.

زيارات المعتقلين

سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر مايو لـ 312 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 177 من أبنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على 5 دفعات، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يوضح برنامج زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر مايو 2016

التاريخ	عدد الزائرين	عدد الأطفال	عدد المعتقلين	السجن
2016/5/2	81	21	46	نفحة
2016/5/9	71	31	43	رامون
2016/5/16	76	8	42	نفحة
2016/5/23	42	11	23	نفحة
2016/5/30	42	11	23	نفحة

• مصدر المعلومات: اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغزة.

ويعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر أبريل محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي تتبناها التفاهمات التي تم التوصل إليه بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. فوفقاً للتفاهمات بحق لكل معتقل زيارتين شهرياً، ونظراً لوجود 380 معتقلاً في السجون الإسرائيلية فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 760 زيارة شهرياً، في حين لم تسمح سلطات الاحتلال سوى بـ 177 زيارة فقط (23.8%). وينسحب هذا أيضاً على عدد أفراد ذوي المعتقلين المسموح لهم بزيارة أبنائهم، حيث بلغ عددهم 312 شخصاً خلال شهر أبريل، في الوقت الذي كان يجب فيه أن يكون العدد 1,480 شخص، إذا ما سمح بزيارة شخصين اثنين لكل معتقل ولمرتتين شهرياً (21%).

وقد تعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. كما عانوا من الإجراءات التعسفية الاستفزازية التي ترتكب بحقهم، والتهديد المتواصل بإلغاء زيارتهم في المرات القادمة، وعدم السماح لهم بزيارة أبنائهم في حال لم يستجيبوا لأوامر سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

يشار إلى أن السلطات المحتلة هي من تقوم بتحديد الزائر المسموح له بزيارة المعتقل بالاسم، ويُنحصر المسموح لهم بالزيارة في الأب أو الأم أو الزوجة أو الأبناء، ويسمح لواحد أو اثنين منهم بالزيارة فقط، وفي حالة عجز أيّاً منهم عن الزيارة (بسبب مرض، كبر السن، الوفاة) فلا تسمح السلطات المحتلة بتغيير هذا الشخص، وبالتالي يفقد المعتقل حقه في الزيارة. ولا يسمح كذلك لذوي المعتقلين بإدخال الأغراض الشخصية لأبنائهم بما في ذلك الطعام والملابس.

الفئات الأخرى

سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بمرور 8,211 تاجراً، 1,431 أشخاص من أصحاب الحاجات الشخصية، 761 من الموظفين في المنظمات الدولية، و207 من المسافرين عبر جسر اللنبي، 1,307 أشخاص للوصول إلى الأماكن المقدسة في الضفة الغربية، وهم 1,114 مسلماً (من كبار السن) للصلاة في المسجد الأقصى، و193 مسيحياً للوصول إلى الأماكن المقدسة لدى المسيحيين، وذلك وفقاً لمصادر الهيئة العامة للشؤون المدنية. جدير بالذكر أن هذه الإحصائيات لا تعبر عن عدد الأشخاص المسموح لهم بالمرور، فعدد الحاصلين على تصاريح أقل بكثير من عدد مرات المرور، ولكن يستطيع حامل التصريح المرور عبر المعبر أكثر من مرة خلال الشهر الواحد.

ثانياً: معبر رفح البري

أُغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، طيلة شهر مايو إغلاقاً تاماً (31 يوماً)، وكشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "إيريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل. وقد بلغ عدد المواطنين ممن هم بحاجة ماسة للسفر ومسجلين بكشوفات وزارة الداخلية، بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة أكثر من 30,000 شخصاً، بينهم نحو 5,000 مريضاً، وقد أُغلق باب التسجيل للسفر عند هذا العدد، فيما يوجد آلاف المواطنين الراغبين في السفر، وغير مسجلين في كشوفات وزارة الداخلية.

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. إلغاء آلية الأمم المتحدة المعمول بها حالياً لإعادة الاعمار، وذلك بعد أن أثبتت فشلها في التخفيف من حدة معاناة متضرري العدوان الحربي، وبخاصة أصحاب المنازل والمنشآت المدمرة كلياً، حيث لم تتلق هذه الشرائح أي تعويضات أو مواد بناء لإعادة اعمار ممتلكاتهم المدمرة كلياً.
5. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقاً للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن " من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
6. يدعو السلطات المصرية إلى العمل على فتح معبر رفح، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين العالقين في جمهورية مصر العربية ودول العالم، والسماح لآلاف من سكان القطاع بالسفر عبر معبر رفح البري.
7. يعيد المركز التذكير بأن الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة من أخطر أنواع الانتهاكات والعقوبات الجماعية التي نفذتها قوات الاحتلال بحق السكان المدنيين منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية. ويعتبر الحصار غير الإنساني وغير القانوني كارثة من صنع البشر، وجزءاً من جريمة حرب مستمرة ضد المدنيين الفلسطينيين.